

تحرك عاجل

فلسطيني مريض رهن الاعتقال الإداري

منذ 6 فبراير/شباط 2017، والفلسطيني محمد القيق مريضاً عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله إدارياً. فلم يلق طلب محاميه بنقله إلى مستشفى لتلقي العلاج الطبي أي ردٍ من السلطات الإسرائيلية بعد. ويجري احتجازه الآن داخل الحبس الانفرادي، ويعاني من حالة ضعف على نحو متزايد.

في 15 يناير/كانون الثاني 2017، اعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية الصحفي الفلسطيني محمد القيق، من دورا، بالخليل، في نقطة تفتيش بيت إيل، بالقرب من رام الله، بينما كان في الطريق إلى منزله؛ حيث كان عائداً من مظاهرة نُظمت في بيت لحم للتنديد بسياسة إسرائيل الراضة لتسليم جثامين الفلسطينيين، التي تتهمهم بارتكاب هجمات، إلى أسرهم. وعقب اعتقاله، خضع للاستجواب على مدار 22 يوماً حول مزاعم بالتحريض. وفي 6 فبراير/شباط 2017، أصدر قاض عسكري أمراً باعتقال محمد القيق إدارياً لمدة ستة أشهر. وكان رده بأن أعلن داخل قاعة المحكمة أنه سيُضرب عن الطعام، للاحتجاج على قرار السلطات الإسرائيلية باعتقاله مرة أخرى، دون أن تُوجه له تهمة أو أن يُحاكم. وفي اليوم التالي، قام القاضي العسكري بتخفيض مدة أمر الاعتقال الإداري إلى ثلاثة أشهر. ولا يزال مُحجراً بسجن كيشون، شمال إسرائيل.

وكان من المقرر أن يلتقي محامي محمد القيق بموكله في 15 فبراير/شباط 2017، ولكن أخبره ضباط من إدارة السجون الإسرائيلية أنه لن يتمكن من رؤيته، لأنه لا يقوى على المشي أو النهوض من سريره. وبعد تقديم طعنٍ للمحكمة العليا في إسرائيل، سمحت إدارة السجون لمحمد القيق بالجلوس مع محاميه للمرة الأولى منذ عشرة أيام، في 19 فبراير/شباط 2017. وأخبر المحامي منظمة العفو الدولية أن محمد القيق كان نحيل الجسد، وكان يشعر بالإرهاق الشديد، مما جعله يتكلم بصعوبة، كما بدا فقدان وزنه أمراً واضحاً. وقال إنه كان يُحتجز داخل الحبس الانفرادي، داخل غرفة تبلغ مساحتها مترين مربعين، وسقفها منخفض وكأنها "قبر شديد البرودة". كما اشتكى من ألمٍ بظهره، وعدم قدرته على احتمال البرد، خاصة وأنه لم يحصل إلا على بطانية رقيقة فقط. وأعرب محامي محمد القيق لإدارة السجون عن بواعث القلق إزاء حالة موكله الصحية، وطالب بنقله إلى مستشفى لتلقي العناية الصحية، إلا أن الإدارة رفضت طلبه.



وتسمح أوامر الاعتقال الإداري باحتجاز الأفراد، لما يصل إلى ستة أشهر، دون توجيه تهم إليهم أو محاكمتهم. ويستخدمها الجيش الإسرائيلي على وجه العموم بحق الفلسطينيين، ويمكن تمديدتها إلى أجل غير مسمى. وسبق أن احتُجز محمد القيق بموجب أمر بالاعتقال الإداري في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، لمدة سبعة أشهر، أمضى منهم 94 يوماً، مضرّباً عن الطعام للاحتجاج على اعتقاله.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعبرية أو الإنكليزية أو بلغة بلدكم، على أن تتضمن ما يلي:

- دعوة السلطات الإسرائيلية إلى أن تطلق سراح محمد القيق، وغيره من الذين اعتُقلوا اعتقالاً إدارياً، ما لم يُوجه لهم على جناح السرعة، اتهام بارتكاب جريمة معترف بها دولية، في إطار إجراءات تلتزم بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛
- حث السلطات، ريثما تُطلق سراحه، على أن تعمل على نقله على الفور إلى مستشفى مدني، وتلقيه العلاج الطبي المتخصص الذي تتطلبه حالته، وعلى ألا تتخذ أي إجراءات عقابية بحقّه، جراء قرار إضرابه عن الطعام؛
- حث السلطات على أن تتخذ على الفور الخطوات لإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 5 إبريل/نيسان 2017 إلى الجهات التالية:

Minister of Defence

Avigdor Liberman

Ministry of Defence

37 Kaplan Street, Hakiryia

Tel Aviv 61909, Israel

Email: minister@mod.gov.il

pniot@mod.gov.il

Fax: +972 3 691 6940

Salutation: Dear Minister

Israel Prison Service Commissioner

Lieutenant–General Ofra Klinger

Israel Prison Service, PO Box 81

Ramleh 72100, Israel

Fax: +972 8 919 3800

Salutation: Dear Lieutenant–General

Minister of Public Security

Gilad Erdan

Kiryat Hamemshala

PO Box 18182

Jerusalem 91181, Israel

Fax: +972 2 584 7872

Email: gerdan@knesset.gov.il

Salutation: Dear Minister

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.
ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

فلسطيني مريض رهن الاعتقال الإداري

معلومات إضافية

في مارس/آذار 2016، أُطلق سراح محمد القيق من سجن نفحة بصحراء النقب، بعدما أُضرب عن الطعام لما [يريو](#) على 90 يومًا؛ حيث كان محتجًا على احتجازه رهن الاعتقال الإداري منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2015؛ فقد من وزنه 53 كيلوغرامًا، كما يعاني ألمًا في ظهره، وشعورًا بالدوار، وهُزّل جسده، وكذلك مشاكل بجهاز الهضم، جراء إضرابه عن الطعام. وفي 25 فبراير/شباط 2016، أنهى إضرابه عن الطعام، بعدما وافقت السلطات الإسرائيلية على عدم تجديد أمر الاعتقال الإداري الصادر بحقه. ولدى إطلاق سراحه، كان في حاجة ماسة للعناية الصحية، ومن ثم، أُودع بمستشفى لبضع أسابيع، قبل أن يتمكن من العودة إلى أسرته. وأُعربت زوجته فيحاء شلش عن قلقها حيال حالته الصحية، حيث قالت إنه "لا يزال سقيمًا وهزيلًا"، كما أنه لم يتعافى بعد من الآثار الصحية البالغة التي نجمت عن إضرابه الأخير عن الطعام. فقالت ما يلي: "ينتابني القلق حيال أنه لن يتمكن من الصمود، في حالة إضرابه مجددًا عن الطعام". كما ترى أن السلطات الإسرائيلية تسعى لإسكات زوجها بسبب نشاطه، ولمعاقبته بسبب إضرابه الأخير عن الطعام. إن محمد، منذ إطلاق سراحه، وهو يتحدث إلى منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، حول اعتقاله، ويدافع عن الحقوق الإنسانية للفلسطينيين، من خلال مطالبة إسرائيل بتسليم جثامين الفلسطينيين الذين قُتلوا".

ويجري اعتقال محمد القيق داخل إسرائيل، كغيره من غالبية الفلسطينيين الآخرين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم إسرائيل، فيما يعد انتهاكًا لـ"اتفاقية جنيف الرابعة". وبالتالي، فإن أسرته لا تستطيع زيارته، دون الحصول على تصريح صادر عن الجيش الإسرائيلي.

وقد تعرض محمد القيق مرات عديدة للاعتقال والاحتجاز فيما مضى. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ارتفعت وتيرة العنف في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة حادة. وكما جرت العادة خلال الفترات التي يتصاعد فيها التوتر داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ردت السلطات الإسرائيلية بشن حملة اعتقال جماعي، وبإصدار المزيد

والمزيد من أوامر الاعتقال الإداري، بما في ذلك مواصلة استخدامه ضد الأطفال. فوقًا لمنظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم"، بلغ عدد المحتجزين بموجب أوامر اعتقال إداري 644 شخصًا بحلول نهاية أغسطس/آب 2016، بالمقارنة مع 341 شخصًا في أغسطس/آب 2015.

وتستخدم إسرائيل الاعتقال الإداري، الذي عملت به ظاهريًا كإجراء استثنائي لاحتجاز الأشخاص الذين يشكلون خطرًا جسيمًا ووشيًا على الأمن، كبديل لاستخدام نظام العدالة الجنائية لاعتقال الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم جنائية واتهامهم ومحاكمتهم، أو لاعتقال الأشخاص الذين لا يجب أن يُعتقلوا على الإطلاق. كما يمكن تمديد أمر الاعتقال إلى أجل غير مسمى. وترى منظمة العفو الدولية أن بعض الفلسطينيين المعتقلين إداريًا لدى إسرائيل سجناء رأي، احتُجزوا لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والانضمام إليها. كما أن استخدام الأدلة السرية يحرم المعتقلين من الحق في المحاكمة العادلة؛ إذ لا يتسنى لهم إعداد دفاع مناسب في مواجهة التهم الموجهة لهم، وينتابهم عدم التيقن حول الوقت الذي سيُطلق فيه سراحهم. وتعتبر منظمة العفو الدولية أن استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري يمكن بدوره أن يصل إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

الاسم: محمد القيق

التحرك العاجل: UA 48/17 رقم الوثيقة: MDE 15/5745/2017 إسرائيل والأراضي المحتلة بتاريخ: 22 فبراير/شباط 2017